

الجزائر تراهن على تعزيز القطاع التجاري لدفع الاقتصاد

ضرورة تركيز وكالة لتنفيذ برنامج الجودة لدعم التصدير



تجارة جزائرية لا تجد حظها

وجهت الجزائر أنظارها نحو القطاع التجاري لدفع الاقتصاد المنهك جراء انهيار أسعار النفط، حيث تسعى الدولة إلى تحصيل الإيرادات عبر تنمية مقدرات الشركات العاملة على التصدير والنهوض بالجودة، في خطوة سرعتها تحديات تآكل عوائد الطاقة.

الجزائر - سارعت الجزائر إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة خارج قطاع المحروقات، وذلك بوضع خطة لتعزيز الاستفادة من مقدرات التصدير وتحسين جودة المنتجات المحلية، عبر وكالة وطنية متابعة وتنفيذ برنامج الجودة، في ظل محاولات الحكومة لتنويع الاقتصاد على قاطرة رفع أهلية المؤسسات وإزالة العراقيل والنظم القديمة التي تعرقل النمو.

قدمت مجموعة من خبراء الاقتصاد الجزائريين مجموعة التوصيات، بهدف تنظيم تسيير الشركات والمؤسسات وتعزيز مقدراتها التصديرية وتنمية قطاع التصدير خارج المحروقات.

وفي هذا الإطار قدم خبراء واقتصاديون استراتيجيون شاملة، تضمنت جملة من التوصيات الرامية إلى دعم الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة.

وتهدف المبادرة إلى دعم الاستثمار في الراسمال البشري وتبني معايير الجودة ورفع الترخيم عن أعمال التسيير من أجل تحرير المسيرين من مختلف العراقيل التي تواجههم (عدم إدراج أخطاء التسيير الإداري في خانة الفساد).

وشهد المدير العام للهئة الجزائرية للاعتماد "الجيرال" نورالدين بوديصة، على ضرورة إعداد استراتيجية وطنية للجودة وتنفيذها خلال الفترة 2020-2024، مؤكدا أن الجزائر تملك الفهم في مختلف الميادين (السكن والأشغال العامة والصناعات والصحة) يمكن أن تمنح لها الاعتماد.

وعبر المدير عن أسفه بقوله "المنتجات الجزائرية المصدرة غير معتمدة وغير محمية" موضحا "لحظنا غياب وظيفة الجودة داخل مؤسساتنا حيث أن النظم التقنية المتعلقة بمعايير جودة المنتجات المصنعة أو المستوردة ما زالت غير متوفرة".

وتابع "نعاني من تأخر كبير وجب استناده، لاسيما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، مما يوجب المعنى فيما يخص سياسة وطنية خاصة بالجودة، مقترحا وضع وكالة وطنية متابعة وتنفيذ برنامج الجودة".

وأكد عدد من الوزراء المشاركين على ضرورة تحديث منظومات تسيير الشركات والمؤسسات العامة الاقتصادية، ومرافقتها ببعيد الإجراءات من أجل تحضيرها لولوج عالم المنافسة.

وأشار وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إبراهيم بومزار، إلى أن السلطات العمومية تعمل على مرافقة المؤسسات العمومية من أجل السماح لها بخلق قيمة مضافة والمساهمة في التروة الوطنية.

ويرى الوزير أن الهياكل العمومية التجاري يضم اليوم حوالي 33 جمعا عموميا كبيرا وما يزيد عن 520 مؤسسة عمومية اقتصادية، مذكرا بأن تسيير الحراري أيضا.

وفي السياق ذاته، أعلنت وزيرة البيئة عن مراجعة القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات قريبا لتوسيع دائرة مسؤوليات المنتجين وخفض إنتاج النفايات وتشجيع الأنشطة التدويرية.

من جهته ذكر وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعوب بالهدف الرئيسي للحكومة، الذي يندرج في خفض نسبة البطالة مما يستدعي دوما فتح مناصب شغل.

وذكر الوزير بحكومات بعض الدول الأوروبية، التي تدعم مؤسسات اقتصادية رغم مخالفتها للقانون الخاص بالمنافسة.

ولم يفوت وزير العمل هذه الفرصة للتذكير بضرورة مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي تحمل بنوده "إهانة للمؤسسات الوطنية".

من جهته، تطرق استاذ القانون والوزير الأسبق عبدالحاميد برشيش إلى مسألة "رفع الترخيم عن أفعال التسيير"، مؤكدا على غياب النصوص "الواضحة" ووجود غموض بخصوص بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بتجريم

ورفع الترخيم عن الإدارة والتسيير داخل الشركات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

ودعا برشيش إلى مراجعة مواد القانون وإنشاء خلية بقظة قانونية أو لجنة تهتم بالوسائل القانونية، التي من شأنها تعزيز حماية الإطارات المسيرة بطريقة تجنب المتابعات القضائية وسجن مسيري المؤسسات العمومية.

أما الإصلاح الآخر، الذي تطرق إليه الخبراء، فيتعلق بتسيير الموارد البشرية، حيث أعرب في هذا الإطار الأستاذ الباحث بالمرسة العليا للتجارة بالقلعية رابع عمر، عن أمه في أن يتم استبدال تسمية "مورد بشري" بتسمية "ثروة بشرية".

وأضاف "لقد لاحظنا أن مديريات الموارد البشرية للمؤسسات الجزائرية تعتني بشكل كبير بالشؤون الإدارية على حساب تلك المرتبطة بالكفاءات، ينبغي أيضا إعادة النظر في أنظمة التحفيز والأجر القائمة اليوم على الفرص الشاغرة وليس على الكفاءات المصطلح بها".

وتابع برشيش "كل الدراسات ذات المرجعية العالمية أكدت أن الثروة البشرية تعد عامل نجاح لا بد منه على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي".

وشدد الباحث عمر حميسي على انعدام الاستقرار من حيث الإطارات المديرة للمؤسسات العمومية، مستشهدا بقطاع الاتصالات السلكية وغير السلكية، وشهد كل من بريد الجزائر واتصالات الجزائر خلال الفترة 2004-2018، أكثر من عشرة مراء عامين لكل واحدة، حيث تم إنهاء مهام البعض لأسباب "ليست لها صلة بطريقة تسييرهم".

وفي هذا السياق تدرج دعوة الخبراء إلى مراجعة القوانين والتراتب، التي تنظم إدارة وتسيير الشركات العامة، وخصوصا رفع الترخيم عن الأخطاء التي لا تخرط في خانة ممارسات الفساد لتحرير الشركات وحفظها على الابتكار.

أوروبا تعترف بدور المغرب في مكافحة التغيرات المناخية

تشجيع على استثمار الطاقة المتجددة

للد من انبعاثات الكربون

واضاف ان الاتحاد الأوروبي سيساعد على قانون مناخي ملزم مزود بالية للتعبيل التلقائي كل خمس سنوات، فضلا عن سلسلة من المقترحات الملموسة في مجموعة من المجالات الكفيلة بالتمكين من الوصول إلى هذا الهدف لسنة 2030، لاسيما مراجعات تشريعية في مجال تجديد البنائيات، وقدر أكبر من الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، واختراق في مجال النقل القائم على السيارات ذات الانبعاثات المنعدمة.



مارك فانوكوك

المغرب في الطريق الصحيح للمساهمة في مكافحة التغير المناخي

كما أوضح السفير الأوروبي أن 30 في المئة من ميزانية الانعاش لما بعد كوفيد - 19 ستخصص لبرامج لديها علاقة وثيقة مع التغير المناخي.

وفي شرحه لدور الدبلوماسية المناخية الأوروبية، أكد أن الاتحاد الأوروبي يوجد بالتأكيد في طليعة المعركة ضد التغير المناخي، لكنه في آخر المطاف لا يمثل سوى نسبة تتراوح ما بين 8 و 9 في المئة من الانبعاثات العالمية.

وخلص إلى القول "حتى لو أن الاتحاد الأوروبي يفعل ما هو ضروري ليصبح محايدا من حيث الانبعاثات في أفق العام 2050، كما هو متوقع ضمن الأهداف، فإننا لن نغذ الكوكب بمفردها، يتعين على مصري الانبعاثات الكبار الآخرين أن يساهموا ويضعافوا جهودهم. هذا يتطلب مقاربة عامة تشمل الآخرين، وهذا هو بالضبط دور الدبلوماسية المناخية".

اعترف الاتحاد الأوروبي بجهود المغرب في مكافحة التغيرات البيئية والاقتصادية، ما يعكس ثقة أوروبا في أهمية دور الرباط في مواجهة تحديات المناخ التي تجمع حولها تحالفا دوليا كبيرا في ظل تسارع الاحتباس الحراري وارتفاع انبعاثات الكربون.

الرباط - عزز الاتحاد الأوروبي دور المغرب في جهود مكافحة التغير المناخي، معتبرا أن الرباط في الطريق الصحيح للمساهمة في خفض انبعاثات الكربون الذي يشكل تحديا عالميا تحشد الدبلوماسية المناخية الأوروبية الدول حوله لتحقيق الاقتصاد الأخضر والمراعاة على الطاقة المتجددة.

أكد مارك فانوكوك، أول سفير للاتحاد الأوروبي للمناخ، أن المغرب يوجد على الطريق الصحيح من حيث المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة التغيرات المناخية.

وقال في تصريحات صحافية بمناسبة الذكرى الخامسة لتفاقية باريس "نعتبر المغرب أحد تلاميذ الفصل النجباء وبوسعه أن يكون أكثر من ذلك بالنسبة للقارة الأفريقية".

وأكد السفير الأوروبي الذي تتمثل مهمته في إقناع الشركاء الأجانب بالالتزام في الحرب ضد التغيرات المناخية أن "بلدكم استوعب الهزات البيئية والاقتصادية المعركة ضد التغيرات المناخية بشكل جيد، كما اضطلع بدور استباقي مهم في النقاشات الدولية".

وأوضح أن المملكة تعد "رائدا في مجال الطاقات المتجددة"، مسجلا أن البلاد حددت أهدافا طموحة في أفق سنة 2030، وأنها "تسير على الطريق الصحيح".

وأشار فانوكوك إلى أن المغرب بوسعه أن يصبح شريكا كبيرا لأوروبا وفاعلا وازنا في مجال الطاقات المتجددة، لاسيما في التطوير المستقبلي للهيدروجين. وقال إن "هناك ربطا كهربائيا قائما بين المملكة بإسبانيا. أنتم مصدر للكهرباء في اتجاه الاتحاد الأوروبي وأعتقد أن هذا الأمر من شأنه أن يتطور على نحو أكبر، كما أن شراكة في مجال التنمية المستدامة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يمكن أن تتشكل".

وسجل أنه توجد هناك بطبيعة الحال العديد من الأمور التي يتعين القيام بها، لكن "الشريكين يتشاطران الكثير من الطموحات".

وأضاف أنه "ينبغي توحيد الخبرات والتجارب، وهكذا سيتمكن أوروبا والمغرب من الانخراط في إطار تعاون راجح - راجح". وبخصوص بلوغ الأهداف المناخية من طرف البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ذكر السفير الأوروبي بأن قمة التكتل التي عقدت الأسبوع الماضي مكنت من وضع إستراتيجية ستمكن من الوصول إلى ما لا يقل عن 55 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة في أفق سنة 2030.

فيسبوك تعطل بعض ميزات برمجياتها في أوروبا

اي، التي تشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المملكة المتحدة والدول الثلاث في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "إيفتا"، وهي النرويج وإيسلندا وليختنشتاين. وليس معلوما متى قد تعيد فيسبوك هذه الميزات للمستخدمين الأوروبيين. وقال المتحدث رسمي باسم فيسبوك "إن معظم الميزات ستعود قريبا جدا، ونظور طرعا لاستعادة الميزات المحقودة في المستقبل القريب".

وتأتي هذه التحركات بعد إقرار المفوضية الأوروبية فرض خطة لإنشاء أسواق أكثر انفتاحا والحد من الممارسات غير القانونية، لتنظيم القطاع الرقمي وتقليص هيمنة الشركات الأمريكية العملاقة وعلى رأسها غوغل وفيسبوك.

وتنوي المفوضية الأوروبية من خلال فرض القيود والواجبات، ولسيما بشأن شفافية الخوارزميات واستخدام البيانات الشخصية وتوافق المنتجات المتنافسة، التحرك بطريقة استباقية لضمان حسن عمل الأسواق مع وضع قواعد واضحة وعقوبات قبل وقوع التجاوزات. وفي مواجهة هذه الهجمة تعد الشركات الأمريكية العملاقة لحملة ضغط مكثفة هدفها التخفيف من شدة التنظيمات المزمعة، وهو ما كشفته وثيقة داخلية لشركة غوغل تم تسريبها في نوفمبر تتحدث عن سعي لإضعاف تيري بروتون.

وبعدما كانت شركات الإنترنت العملاقة تحصد في الماضي الإيرادات لإبتكاراتها، تسعى اليوم إلى إقناع السلطات بأن فرض قوانين متصلة ومعقدة سيضر بالمستهلكين وبالاقتصاد الأوروبي. وفي ذات سياق التنظيم الرقمي أبدت الحكومة الفرنسية إصرارا على تطبيق القانون الذي ينص على فرض ضريبة بنسبة 3 في المئة على إيرادات عمالقة الإنترنت وذلك مع تأكيد وزارة الاقتصاد أنه سيتم جباية الضريبة على هذه الشركات في العام 2020.

وقالت فيسبوك عبر تدوينة ضمن بوابة المطورين "كجزء من جهودنا للاعتقال لقواعد الخصوصية الجديدة في أوروبا، نجري تحديثات من شأنها التأثير في البعض من المطورين والشركات التي تستخدم الواجهة البرمجية للتطبيقات الخاصة بمسجّر".

وأضافت "لن تتوفر العديد من الواجهات البرمجية للتطبيقات الخاصة بمسجّر للمطورين والشركات والأشخاص في أوروبا الذين يتواصلون مع الشركات على مستوى العالم اعتبارا من 16 ديسمبر".

وتتأثر بفعل هذه التغييرات جميع دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية إي.إي.

أن تحدد فيسبوك الميزات المحقودة وتكشف الشركة عبر صفحات الدعم الخاصة بها أن استطلاعات الرأي عبر كل من مسجّر وإنستغرام غير متوفرة حاليا في أوروبا، إلى جانب عدم وجود الملصقات في إنستغرام وعدم وجود الردود الخاصة عبر مسجّر. وقد تتضمن الميزات المحقودة الأخرى الإفتقار إلى تكامل الصوت والفيديو والمستندات، مما يعني أنه لا يمكن إرسال أي شيء سوى النص.

كما أن القدرة على اختيار الأسماء المستعارة مفقودة إلى جانب القدرة على مشاركة تأثيرات الواقع المعزز في الرسائل المباشرة ضمن إنستغرام. وعطلت فيسبوك بشكل مؤقت البعض من هذه الميزات للتوافق مع القواعد الجديدة بشأن استخدام البيانات في دول الاتحاد الأوروبي.

وتطبق القواعد الجديدة بصفتها جزءا من عمليات التنفيذ الوطنية التي تحدث بموجب التوجيه الجديد للخصوصية والاتصالات الإلكترونية لعام 2002 المسمى توجيه الخصوصية الإلكترونية. ويفرض هذا التوجيه قواعد أكثر صرامة على استخدام البيانات عبر خدمات الاتصالات التي تعمل في البلدان التي تعد جزءا من الاتحاد الأوروبي.

واشنطن - بدأت شركة التواصل الاجتماعي الأمريكية فيسبوك في تنفيذ قواعد الخصوصية الجديدة التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي بتعطيل البعض من الميزات.

وأخطرت شركة فيسبوك مستخدمي مسجّر وإنستغرام في أوروبا بأن بعض الميزات أصبحت غير متوفرة في الوقت الحالي.

وظهرت الرسالة الصغيرة في كل من تطبيقي مسجّر وإنستغرام للمستخدمين الأوروبيين هذا الأسبوع.

وتتسبب الرسالة إلى أن البعض من الميزات غير متاحة لاحترام القواعد الجديدة لخدمات المراسلة في أوروبا، دون أن تحدد فيسبوك الميزات المحقودة وتكشف الشركة عبر صفحات الدعم الخاصة بها أن استطلاعات الرأي عبر كل من مسجّر وإنستغرام غير متوفرة حاليا في أوروبا، إلى جانب عدم وجود الملصقات في إنستغرام وعدم وجود الردود الخاصة عبر مسجّر.

وقد تتضمن الميزات المحقودة الأخرى الإفتقار إلى تكامل الصوت والفيديو والمستندات، مما يعني أنه لا يمكن إرسال أي شيء سوى النص.

كما أن القدرة على اختيار الأسماء المستعارة مفقودة إلى جانب القدرة على مشاركة تأثيرات الواقع المعزز في الرسائل المباشرة ضمن إنستغرام. وعطلت فيسبوك بشكل مؤقت البعض من هذه الميزات للتوافق مع القواعد الجديدة بشأن استخدام البيانات في دول الاتحاد الأوروبي.

وتطبق القواعد الجديدة بصفتها جزءا من عمليات التنفيذ الوطنية التي تحدث بموجب التوجيه الجديد للخصوصية والاتصالات الإلكترونية لعام 2002 المسمى توجيه الخصوصية الإلكترونية. ويفرض هذا التوجيه قواعد أكثر صرامة على استخدام البيانات عبر خدمات الاتصالات التي تعمل في البلدان التي تعد جزءا من الاتحاد الأوروبي.

